

وضع «المجتمع المدني» بالمغرب

● محمد شفيق

تصدير

قال أحد المربين الانجليز: إن كنت تريد أن تعلم «جوهن» اللغة اللاتينية فإنك في غير حاجة إلى معرفة اللغة اللاتينية، ولكنك في حاجة إلى معرفة «جوهن».

من المفروض أن ما يُقصد بالمجتمع المدني في السؤال المطروح هو، حسب المفهوم «الهيكلية» مجموع الروابط القانونية والاقتصادية التي تربط الافراد بعضهم ببعض، في نطاق علاقات تجعل البعض في حاجة إلى البعض الآخر.

نظرياً ينطبق هذا التعريف على المجتمع المغربي، حسب ما يتردد على السنة عامة المغاربة وعلى أقلام أغلبية مثقفهم، لأن المتواضع عليه هو أن الأمة المغربية والدولة المغربية قائمتان منذ... ثلاثة عشرين قرناً.

وبما أنه طُلب إليّ أن أنظر في المسألة من وجهة نظر تخصصي، أي من وجهة نظر المربي المحترف، لا أجد أي حرج في القول إن المجتمع المغربي اليوم لا شبه ما يكون الشبه بالمراهق الذي يجد نفسه في مفترق الطرق، سيكولوجياً وأخلاقياً، عند وصوله مشارف مسؤولية الرجولة، فيعجب ما لديه من إرث تليد (بيولوجي) وطريف (مكتسب) بمفعول التربية والمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية). المجتمع المغربي، إذن، في نظري، شاب يبحث عن طريقه لكي يصبح مجتمعاً مدنياً؛ يتمثل إرثه البيولوجي في تاريخه الممتد من عهد ما قبل التاريخ إلى 1912، أو على أقل تقدير من دخول الإسلام المغرب إلى السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي الإسباني. وقد ورث من ذلك

العهد «البيولوجي» «سلوكيات» و ردود فعل ارتصعت بجيناته وخلايا جسمه، إلي درجة أنه لا يمكنه التخلص من سلبياتها إلا بممارسة نوع من الاستبطان المتواصل الرامي إلى «التنفيس» عن الذات (La catharsis). كيف تكون ذلك «الإرث البيولوجي» أو «الشبيه بالبيولوجي» عبر العصور؟ هل ظهرت بوادر أثناء تكوّنه الطويل توذن بأن المجتمع المغربي سائر في طريق التحول إلى مجتمع مدني؟

من المحقق، حسب رأيي، أن البيئة الجغرافية كان لها دور أساسي في استمرار سيادة العنف (باشكاله) بين أفراد المجتمع المغربي وبين مجموعاته؛ لقد كان اعنف هو الموصل إلى مراتب الحكم والجاه والنفوذ، وكان العنف هو الحامي من الظلم والتعسف. أما القانون فلم يكن يقوم إلا بدور جد ثانوي، لأنه قانون سماوي يحتكر حق تأويله وتطبيقه (أو عدم تطبيقه) الأقوى المالك لاداة العنف، ولأن الإخلال بمقتضياته لا يدعُو إلى تجنُّبه إلا الوازع الديني ولا يُخشى من جرائه عقاب إلا «موقوف التنفيذ» في الدنيا مرجاً إلى الآخرة. ذلك هو وضع المجتمع المغربي بالقياس إلى مفهوم المجتمع المدني بما يحمله من تصوّرات تُحيل على مفهوم الديمقراطية؛ ذلك هو طور النشأة «البيولوجية» (في بطن الأم) موصولة بسنوات الحضانة من عهد الطفولة. ومما تجدر الإشارة إليه، هنا، أن هذا «المخاض البيولوجي» مرّت به جميع المجتمعات المتحضرة بتفاوت في طرائق التخلص منه ومدد معاناته راجع إلي مفعول المؤثرات الجغرافية، الطبيعية والبشرية الناتجة من الطبيعية.

وفي 1912 بالذات أدخل طفلنا (المجتمع المغربي) مدرسة الحداثة قسراً. وكان من حظه أو من سوء حظه أن الأستاذ المعلم كان قاسياً، كان «معلم» بالمعنى التقليدي، كان غير راغب في تعليم أسرار المهنة (هنا مهنة الممارسات الديمقراطية)، بما أنه كان يريد أن يقصر توريث سره على أبنائه هو، كما يفعل جميع «لمعلمين». لكن «لمتعلّم» تعلّم مع ذلك أشياء كثيرة، من الاحتكاك العسير بمعلّمه ومن ملاحظاته في تعامله مع أبنائه، ومن دراسة سوابقه في عُقر داره، ثم بوسائله الخاصة بوحى عصاميته، فاستمر تعلّمه في هذه «المدرسة الابتدائية» أربعاً وأربعين سنة، إلى أن صغرُ عليه قميصه الذي البسَ إياه عام 1912. فتنفّس الصعداء وتقوى في نفسه جانب النزعة التحريرية الهادفة إلى التحرر الكامل من قبضة معلمه السابق؛ فوجد نفسه وجهاً لوجه مع نفسه واتخذ من نزعاته الذاتية الموروثة عن عهد المخاض البيولوجي الطويل، وعن عهد التعلم على يد معلّمه الدخيل القاسي القلب. فكانه ولج مدرسة ثانوية فوجد حوله مجموعة من الأساتذة. رحبوا به وهنّأوه على تحرره بحرارة. ولما أخذ يستمع إليهم ويحاول استيعاب دروسهم لاحظ أن الخطاب البيداغوجي صار يتشعب ويختلف من أستاذ إلى أستاذ، وأن لكل أستاذ رؤاه السياسية والاقتصادية والاجتماعية... والتربوية. فمنهم من يقول له «أنا أبوك الذي كفلك وأنت جنين في بطن أمك واحتضنك وأنت صبي». لي عليك حق لا يفوت، حق الأبوة على البنوة!». ومنهم من يقول له «أنا أخوك الأكبر الذي أخذ بيدك إذ كنت تتكبد «فلقات» المعلم الأجنبي الجلف؛ على أيّنا أن يفوض

إليّ أمرك لكي أوصل بك السير في اتجاه ثق بي، سيضمن لك النمو والازدهار! ومنهم من يقول له « أنا أخوك الأصغر! لي طموح كبير، ولي مشاريع مدروسة علمياً؛ وإني لعلّى خلق عظيم من النزاهة ونكران الذات! » ومنهم من يُعيد له دروس هؤلاء، مدغدغاً جانباً خاصاً من جوانب الوجدان والعاطفة؛ ومنهم من يحاول أن يلهمه عن هواجس المراهقة ونبضاتها بالرقص والغناء، بإيعاز من كبير زملائه أو من تلقاء نفسه... دام هذا الوضع ثلاثين سنة أو أقل أو أكثر بقليل، حتى إن المجتمع المغربي التلميذ أصبح قادراً على التفكير بنفسه وعلى المقارنة والموازنة بين الآراء المتعارضة ويستشف من وراء كل خطاب الفلسفة المستلهمه والأغراض المحركة للعقول والقلوب والشفاه والجوارح كلّها، ذلك لأنه كان يتعلم من قراءاته الخاصة أشياء كثيرة، قراءات لا يُسمح بها إلا خارج الدرس أو لا يُسمح بها البتة، جلّها أو أهمّها مستورد من وطن معلمه الابتدائي السابق أو من الاقطار المجاورة له والحاذية حذوه. وها هو الآن في طور الشباب الموالي للمراهقة مباشرة، موزع الذهن يتأمل في كنه كل فلسفة (سياسية) من «الفلسفات» التي صخّ الحديثُ بها أذنيه حتى كاد يصمّها، فإذا به يجد بعض قلبه مولعاً بإيديولوجيا «كبيرة عالمية» طوبوية (1) وفي حضنها إيديولوجيا صغيرة «شغبية» تلهج بمبادئ العرقية وتدينها في آن واحد. وإذا به يجد بعض قلبه وفيال «أخيه الأكبر»، لأنه كان هو المواسي والمرشد والمدافع زمن المحنة في المدرسة الابتدائية؛ ويجد حيزاً مهماً من فؤاده يخفق وينبض بقوة لنبرات شيوخ أجلاء من الشيوخ الذين استمع لخطبهم «بين العشاءين» أو حضر دروسهم... حتى في فصول «الثانوية»، وهم يدعون للعمل من أجل كسب طوبوية (1) مزدوجة، دنيوية وأخروية. فيحار في أمره عند مراجعة تلك الدروس، إذ يكتشف في طيات أطروحاتها كثيراً من المتناقضات... وإذا به يجد قطعاً آخر من وجدانه تستهويه الملذات وحفلات الرقص والغناء واللهو والاستهتار، ويستولي عليه حب المال، لأنّ بالمال تقام الحفلات ويطيب اللهو. ألم يلاحظ منذ زمان أن كل «أستاذ» من «أساتذته» أفرصته الفرصة تهافت على المال... قدر المستطاع؟

فلنمض في مداعبتنا للفرويدية، ولنواصل تعقبنا لخطوات «تلميذنا» (المجتمع المغربي) وحركاته وهو يحاول تنضية ثوب المراهقة الذي ألبسه سنة 1955. وأهم فعل صدر عنه في الأشهر الأخيرة حدث بالضبط يوم 16 أكتوبر 1992، إذ أظهر لكل أستاذ، في شيء من الحرية هذه المرة سمحت بها الأنظمة الجديدة «للثانوية»، القدر الذي يكنه له من الاحترام والتقدير والاعتراف بالجميل، إن عن حسن نية وإن عن مجاملة ومداهنة أو غاية في نفس يعقوب. فإذا بالملّا يكتشفون أنّ دروساً مهمة أهملت وأغفلت طوال ثلاثين سنة ويئف، أو لقنت معكوسة المغازي، لأن التلميذ لم تكن له بأساتذته قدوة إلا نادراً. ولقد أهملت بالفعل دروس الاخلاق، إذ شغل القوم عنها- أو جل القوم- التهافت على السمعة، الطيبة أو الشائنة، والتهافت على الجاه ولو لوقت محدود، والتهافت على المال خاصة. فكيف يحق لأحد أن يعيب على المجتمع المغربي «التلميذ» ميله إلى التهافت على المال ولو يبيع الضمير والدّمة؟، كيف يمكن عيب ذلك عليه هو الذي ورثه عن عهد نشأته «البيولوجية»

السَّالفة الذكر . . . ولم يشهد قط أثناء «دراسته الابتدائية» ولا «دراسته الثانوية» أي درس يستحق اسم الدرس في «ضرورة زجر السطو المقتنع». وهو الذي دُرِب حتى على الغش في الانتخابات . . . ، عفواً، في الامتحانات!

فلنعد إلى السؤال المطروح قصد الإجابة عنه مباشرة «هل أصبح الحديث عن وجود مجتمع مدني فعال بالمغرب ممكناً . . . ؟» وقبل الإجابة لابد من ملاحظة أولية على هامش الموضوع نفسه بالقول إن «الحركية المتميزة المتعددة المستويات والأبعاد» التي شهدتها المغرب خلال العقدين الأخيرين كانت تعمل ضمنها قوى ذات اتجاهات متباينة، بعضها متناقضة فيما بينها، لكن القوة الحاصلة (2) من التفاعل العام متجهة وجهة التطور العام للجنس البشري، لأنها متأثرة بالقوى المحركة لذلك التطور. أما طول المدة التي تفصل مجتمعنا عن ساعة تحوله إلى مجتمع مدني، أو قصرها، فمترابط بوعينا لأهمية الأخلاق، لأخلاق الشعارات والأيات الشعرية، ولكن أخلاق التواضع الحقيقي وعدم تركية النفس والشجاعة الأدبية التي تدعو إلى الشهادة لله ولو على النفس والوالدين والأقربين. إن على كل فئة من فئات المجتمع المغربي العاملة في الحقل السياسي أن تقوم بعملية استبطان مكثفة، وأن تسائل نفسها في الأعماق بالحاج من يخشى أن يقع في فخ تركية النفس. فليسائل كل ممارس لحكم أو سلطة على مستوى من المستويات، وكل متشبث بمنصب قيادة من القيادات، وكل ذي نفوذ وجاه، فليسائل خبايا عقله وشعوره وما تحت شعوره: «أست مريضاً بحب الحكم متشياً بنشوته؟ هل يمكنني أن أكون إنساناً عادياً يأكل الطعام ويمشي في الأسواق؟». وليسائل كل طموح راغب في ارتقاء مدارج المكانة السياسية سويداء قلبه: «تراني، هل أريد لنفسي التكليف والعبء الثقيل، أم أريد لها التشریف والأبهة التي أعيب من أجلها غيري؟ هل أريد إسعاد مواطني حقاً، أم أريد المال الكثير الذي ظللت «محروماً» منه بينما من هو دوني يرتع في بحبوبة من العيش؟ أأست من صنف البشر الذين قيل فيهم «إنهم لا يغفرون لأنفسهم كونها بريئة غير آئمة» . . . ؟

إننا لو نقوم بهذه العمليات الاستنباطية، بشجاعة وفي نزاهة تامة وطوال العقد الذي نحن فيه، لسنوفر لمجتمعنا شروط التحول إلى مجتمع مدني، في المفهوم الهيجلي، لأن ما يعوز بنيته هو أخلاقيات المواطنة (3)، إذ بها تنعقد البنية وتتماسك اللبنة الاقتصادية والقانونية والثقافية. إننا لو نصنع لوطننا سلماً بين الدرجات من قيم أخلاق المواطنة سنيسر لمجتمعنا «التلميذ» ولوج جامعة الحضارة العصرية ليكون فيها «طالباً» واعياً لما للحضارة العصرية من إيجابيات وما عليها من سلبات، وليستنشق فيها على كل حال نسيم الحرية والعدل العادل والتساوي. إننا سائرون في هذا الاتجاه، في الظاهر على الأقل، بما أننا صرنا ندرك أن العنف لا يتولد منه إلا العنف، وصرنا على وشك الاقتناع بأن أقبح أشكال العنف هو الظلم والاستهانة بالإنسان كإنسان. لكننا لن نصل غايتنا إلا بالقسط الأدنى من نكران الذات متجلباً في سلوك الهيئات والمنظمات و«المؤسسات»